



تواصل نقابات التربية الوطنية إضراباتها واحتجاجاتها إلى جانب عمال المصالح الاقتصادية، حيث تمسك المجلس الوطني لأساتذة التعليم الثانوي والتقني والإتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين بالإضراب لأسبوع آخر، إلى جانب المساعدين التربويين، رغم الضغوطات المتعددة الأشكال على المضربين في بعض ولايات الوطن، فيما زادت نقابة عمال التربية التي علقت إضرابها وأمهلت الوصاية إلى غاية 18 من مارس المقبل للعودة للإضراب بالزيادات الضئيلة لعمال المصالح الاقتصادية بما فيهم المقتصدین، الذين لم تتعد الزيادة المصافية 800 دج.

□

أوضح، أمس، المكلف بالإعلام على مستوى المكتب الوطني لعمال التربية والتكوين، عمرابي مسعود، أن اتساع رقعة الإضراب والاستجابة الواسعة لكل موظفي قطاع التربية بمختلف أطوارهم وأسلاكهم لا سيما موظفي المصالح الاقتصادية والمساعدین التربويين والعمال المهنيين، هو رد فعل على تلاعب الوزارة بمطالب الأساتذة وعمال القطاع، معبرين عن رفضهم المطلق للزيادات المعلنة، والتي تم فيها إدماج منحة المرودية بصفة لا تحفظ كرامة المربي، حيث بلغت نسبة الاستجابة للإضراب في يومه الثاني 98 بالمائة على المستوى الوطني، وقد أكد عمرابي تمسك القاعدة بمواصلة الإضراب وعدم العدول عنه، إلا إذا تم الإفراج عن كافة المطالب المرفوعة، والمتمثلة في الأساس في إضافة منحة معتبرة على الأقل لكل الأسلاك، مع استدرارك موظفي المصالح الاقتصادية بمنحة خاصة تعويضهم بالإجحاف الذي مسهم من خلال حرمانهم من تعويض الخبرة في البيداغوجية، ومنحة التوثيق، وكذا التوقيع على القرار الوزاري الجديد المتعلق بالخدمات الاجتماعية، وتوزيع عمل لجنة طب العمل بمحضر مشترك تعبيرا عن التزام الوزارة بالتجسيد الفعلي لطب العمل. من جانبه، أوضح رئيس التنسيق الوطنية للمساعدین التربويين فرطافي مراد لـ "الجزائر نيوز" أن إضراب المساعدين التربويين متواصل إذا لم يتم الفصل النهائي في مطالبهم وإعادة تصنيفهم، مضيفا، رغم التهديدات والضغوطات المتواصلة من طرف مدراء التربية عبر الوطن:

من جانب آخر، زدد رئيس النقابة الوطنية لعمال التربية، بوجناح عبد الكريم، بالإجحاف الذي تم في حق موظفي المصالح الاقتصادية، فيما يخص الزيادات في الأجور، حيث أكد بوجناح أن الزيادات المصافية لموظفي المصالح الاقتصادية جاءت مذلة ومجحفة لحق الموظفين، مشيرا إلى أنه على سبيل المثال كانت الزيادة المصافية للمقتصد لا تتجاوز 800 دج. أما مساعد المصالح الاقتصادية فكانت زيادته المصافية لا تتجاوز 500 دج، كما أوضح المتحدث أن أكبر زيادة عرفها موظفو المصالح الاقتصادية هي التي عرفها نائب مقتصد مسير 1532 دج. أما نائب المقتصد 1300 دج، والمقتصد الرئيسي 1198 دج، وقد اعتبر محدثنا هذه الزيادة إجحافا في حق الموظفين، وكذا مساس بكرامتهم، مشيرا إلى أن نقابة عمال التربية اجتمعت بممثلي المصالح الاقتصادية للنقاش حول هذه الزيادات، حيث أكدوا أنها عبارة عن زيادات لا تصون كرامة الموظف وإنما تذله، مطالبين من الوصاية إعادة النظر في هذه الزيادات.

صارة ضويضي